

كل منعطف لاستقطاب الصراع وتحوله الى مواجهة عسكرية حاسمة بين الجيش والمقاومة . اما بالنسبة للسلطة فقد كانت تضع في حساباتها ، وبدقة ، هذا التفاوت في أشكال النضال وكيفية مواجهة الحركة الوطنية والمقاومة كلا على انفراد . يبدو ذلك واضحا خلال الازمات الحادة ، أي خلال المعارك العسكرية ضد المقاومة . ففي أزمة ١٠ شباط ١٩٧٠ وجهت السلطة الأردنية بيانا من عشر نقاط لتقييد حركة المقاومة وشمل فاعلية الحركة الوطنية . وبينما أصدرت في تسع منها تعليمات واجراءات عسكرية للحد من نشاط المقاومة المسلحة ، ذلت البيان بفقرة واحدة تلغي عمليا امكانية أي تحرك جماهيري للحركة الوطنية « النشاطات الحزبية ممنوعة بموجب القانون وتمنع ممارستها بأي صورة من الصور ويحال المخالفون فيها على المحاكم حسب الانظمة المرعية . مادة ١١ « (١١) .

وهذا ما تؤكد بصورة رهيبية ومنذ الساعات الاولى لبدء المعركة المسلحة واستقطاب الصراع عسكريا اذ تقلص دور الحركة الوطنية الى عدد البنادق التي تملكها وتستعملها، وان وجدت فبشكل ردود فعل فردية ، وبحجم فاعلية العناصر التي التحقت بحركة المقاومة قبل المعارك .

هذه الطبيعة المعقدة للصراع وعمق التناقضات في المجتمع الاردني الفلسطيني التي تحكمت في مسيرة ونتائج معركة أيلول لا تحلها العبارات السحرية التي يستخدمها العظم في « علم المصطلحات الثوري » لكي يخلص بالنتيجة الى ان هزيمة أيلول هي امتداد لهزيمة حزيران ، وفي أيلول لاقت المقاومة حتفها .

لقد كانت المعضلة التي واجهت المقاومة عشية أيلول هي امكانية تحويل المقاومة المسلحة التي اندلعت وتصاعدت وترسخت عسكريا على أساس استراتيجية مقاتلة العدو الصهيوني من حركة مقاومة (فدايية) ضد العدو الصهيوني تتعايش مع النظام الاردني الى جيش ثوري يخوض حربا طبقية ثورية وبالتحالف مع الحركة الوطنية الأردنية ، ضد نظام تحالف الاقطاع والملاك العقاريين ، وحسم ازدواج السلطة لصالح الحركة الوطنية والديمقراطية الأردنية والمقاومة الفلسطينية ، بينما لم يكن في حساباتها السياسية واستراتيجيتها انها ستخوض حربا أهلية ضد النظام الاردني ، وان الجيش الاردني سيواجهها بهذه القسوة والبربرية لتعد نفسها ولكي تتمكن من خوض الحرب بنجاح . ان المعضلة هنا تكمن في مدى امكانية تغيير استراتيجية الكفاح من حرب مقاومة ضد العدو الصهيوني الى حرب أهلية ضد جيش ونظام يرتكز الى قاعدة اجتماعية طبقية رجعية ومرتبطة بالاستعمار . هذا التغيير لا يمكن ان يتم عشية الهجمة العسكرية الايلولية لانه مرتبط بجميع عناصر الخلفية التي تقدم تحليلها .

لكن للعظم تحليلا آخر للمعضلة ، وبرصانة لا ينقصها الحب يكتب مفتيا لحلها تدريبا لشن حرب العصابات ضد الجيش وتدريبيا لمواجهة العدو الصهيوني فيقول « ان مواجهة الجيش الملكي في الواقع أصعب من شن حرب العصابات ضد الجيش الاسرائيلي وتتطلب اعدادا من نوع آخر لقوات الثورة يضاف الى اعدادها لمواجهة العدو الاسرائيلي والاحتلال الذي يفرضه » (ص ٢١٠) هكذا يقفز في الهواء فوق ظروف نشوء المقاومة والعوامل التي تضبط ايقاع حركتها وتعيين اتجاهها . يفترض ان قوى الثورة المضادة ساكنة لا تتحرك وهي تنظر دون اكتراث الى « اعداد » المقاومة ضد الجيش حتى تستكمل تدربياتها المزدوجة لتخوض المعركة المزدوجة . هذا اذا افترضنا ان المعضلة هي معضلة اعداد وتدربيات وليست مسألة استراتيجية كفاحية هجومية تقوم على تأجيج حرب أهلية طويلة ، ضد النظام الاردني . وهي استراتيجية مغايرة تماما للبناء الفكري والعسكري والاجتماعي الذي قامت عليه حركة المقاومة . وبعد هذه التوصيات ينتقل لدراسة العلاقة بين الانظمة العربية والمقاومة . وهنا يلجأ